الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/348
25 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص بيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي الصادر في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٣ بشأن انسحاب القوات الروسية من أراضي جمهورية ليتوانيا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالإيعاز بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٢ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) ي. فورونتسوف

* A/48/150 و Corr.1.

270893

270893 270893 93-46851

مرفق

بيان وزارة خارجية الاتحاد الروسي الصادر في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٣

واظب الاتحاد الروسي حتى الآن على تنفيذ الانسحاب المخطط لقواته من أراضي جمهورية ليتوانيا إظهارا لحسن النية ورغبة في إجراء تحسين أساسي في العلاقات الروسية - الليتوانية، وذلك على الرغم من أن الاتفاق بشأن انسحاب القوات - الوثيقة الأساسية التي تنظم جميع جوانب هذه العملية، بقي بدون توقيع. وقد أخذ الجانب الروسي بعين الاعتبار الصعوبات الموضوعية لشركائه الليتوانيين عند وضع مشروع الاتفاق، أي الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والتغييرات في الحكومة، وتعيين وفد حكومي جديد.

ولكن، أصبح من الجلي بصورة متزايدة، في الآونة الأخيرة، أن الأمر لا يتعلق بالصعوبات الموضوعية فقط. ففي ليتوانيا، بدأ يقال علنا، على أعلى المستويات كما على سواها، إن من غير المستحسن توقيع الاتفاق مع روسيا بشأن انسحاب القوات الروسية لأنه يفترض أنهم سيذهبون من تلقاء أنفسهم بدون اتفاق.

بيد أن مشروع الاتفاق أصبح جاهزا تقريبا بعد موافقتنا على حل وسط بشأن بعض المسائل المتنازع عليها بصدد نداء موجه من رئيس جمهورية ليتوانيا أ. برازاوسكاس في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ إلى ب. إ. يلتسن. وقد أكدت ذلك زيارة العمل التي قام بها وزير خارجية ليتوانيا ب. جيليس إلى موسكو في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. ونتيجة لذلك، دعا رئيس الاتحاد الروسي أ. برازاوسكاس لزيارة موسكو في ٥ آب/اغسطس ١٩٩٣ للتوقيع على الاتفاق بشأن انسحاب القوات الروسية.

ولكن الجانب الليتواني، اقترح، على غير انتظار، تضمين بنود إضافية إلى نص الاتفاق، تتعلق، بصفة خاصة، بتعويض الضرر الذي سببته قوات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لليتوانيا منذ عام ١٩٤٠. واقترحت فيلنيوس تأجيل زيارة الرئيس الليتواني إلى موسكو، بداعي أن مشروع الاتفاق "غير جاهز".

وفي ٥ آب/اغسطس اجتمع الوفدان الحكوميان الروسي والليتواني في موسكو. ورفض ممثلو ليتوانيا في واقع الأمر مشروع الاتفاق الذي كان مكتملا تقريبا. وقدموا مشروعا جديدا يتضمن أحكاما يعرفون أنها غير مقبولة لروسيا. فقد اقترح علينا، في واقع الأمر، أن نبدأ من جديد عملية التفاوض بشأن اتفاق متعلق بانسحاب القوات. والمتوقع، كما تشير جميع الدلائل هو أن المفاوضات لن تصل إلى نتيجة خلال الوقت المتبقي لإتمام انسحاب القوات المقرر سابقا، أي، حتى ٣١ آب/اغسطس من العام الجاري، وسوف تتلاشى الحاجة إلى الاتفاق من تلقاء ذاتها من جدول الأعمال. ولا يستطيع الجانب الروسي بالطبع أن يفهم مثل هذا النهج.

وفي نفس الوقت تزايدت في ليتوانيا شدة الحملة الشعبية الداعية إلى رفض توقيع الاتفاق، وهي حملة لا يشترك فيها ممثلو المعارضة فحسب، بل كذلك أعضاء الوفد الحكومي الليتواني في المفاوضات مع روسيا.

وفي هذه الظروف، يؤكد الجانب الروسي من جديد موقفه الأساسي وهو أن توقيع الاتفاق الثنائي القائم على أساس الصيغة التي تمت الموافقة عليها بالفعل، أمر لازم من أجل توفير إطار قانوني لانسحاب القوات الروسية من أراضي ليتوانيا وتحديد دقيق لالتزامات الطرفين بشأن أية مسائل قد تبقى معلقة. وأن إكمال انسحاب القوات الروسية بصورة منظمة على أساس الاتفاقات السلمية، على النحو المحدد بالفعل في أحد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، يلبي المصالح الطويلة الأجل لروسيا وليتوانيا، ويساعد على التطبيع التام للعلاقات بين بلدينا وعلى السير قدما في المجالات الأخرى.

إن الموقف الذي يتخذه الجانب الليتواني، والذي لا يمكن وصفه إلا بأنه خروج على التفاهم القائم والالتزامات الدولية، يجبرنا على أن نذكر بأن عدم توقيع الاتفاق بشأن انسحاب القوات يعفي الجانب الروسي من الالتزامات الواردة فيه بشأن تعويض الضرر، ونقل الأسلحة وما إلى ذلك، وكذلك من الالتزامات المتعلقة باتباع الجدول الزمني لانسحاب القوات، الذي لا يكون نافذا قانونا بدون اتفاق يشكل الأساس له، كما هو معلوم.

ولهذا فقد اتخذ الجانب الروسي قرارا بوقف انسحاب القوات الروسية من أراضي ليتوانيا إلى حين توقيع الاتفاقات ذات الصلة، ويناشد قيادة الجمهورية الليتوانية بذل كل الجهود لكفالة إعطاء انسحاب القوات الروسية الصورة القانونية الرسمية. ولم يفت الأوان بعد لجعل مسألة اتمام هذه العملية عاملا موحدا لشعبي روسيا وليتوانيا وليس عاملا مفرقا.

وتعرب وزارة خارجية الاتحاد الروسي عن الأمل في أن يتفهم المجتمع الدولي هذا القرار ويقيمه بصورة صحيحة.

- - - - -